LIBRARY
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

مكافحة جريمة الاختلاس المالي من خلال أنظمة المملكة العربية السعودية: دراسة وصفية تحليلية

إعداد

جعفر مريسي سعيد الغامدي

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

يونيو ٢٠٢١م

ملخص البحث

إن الاختلاس المالي يعد من جرائم الفساد الأكثر خطورة في المجتمعات، وقد قام المشرع السعودي من أجل مكافحتها والحد من انتشارها في المجتمع السعودي بتخصيص هيئة مستقلة (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد)، وتفعيل وتعزيز دور الأنظمة الأخرى وربطها مع الهيئة. ولتوضيح دور الأنظمة المعنية بمكافحة جريمة الاختلاس المالي قام الباحث ببيان حقيقة مفهوم الفساد وعلاقة أنواعه بجريمة الاختلاس وأوجه الاختلاف بينها، ثم عمد الباحث إلى توضيح ماهية جريمة الاختلاس المالي وبيان موقف الشريعة الإسلامية والمشرع السعودي تجاهها، مشيرا إلى أركان الجريمة وأنواعها وطرقها، إضافة إلى إجراءات التقاضي وفق النظام السعودي، مع ذكر نماذج لقضايا اختلاس الأموال في السعودية وتحليلها، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين القانون الماليزي والسعودي في التعامل مع جريمة الاختلاس المالي، كما وضح الباحث دور الأنظمة الرقابية والإدارية والإعلامية والتعليمية في مكافحة الجريمة. وقد سلك الباحث في توضيح ذلك المنهج الاستقرائي بتتبع ما ورد من النصوص واللوائح والقرارات والأحكام القضائية، وأيضا المنهج الوصفي التحليلي للنصوص والآراء والأحكام، والمسائل، وكذلك المنهج التطبيقي من حيث دراسة القضايا التي وقعت، ومحاولة تحليلها. وقد توصل الباحث إلى نتائج أهمها: أنه بالرغم من الجهود المبذولة من قبل حكومة المملكة في مكافحة جريمة الاختلاس المالي إلا أنها بحاجة إلى مزيد من التطوير والتحسين في القوانين والأنظمة المعنية بمكافحة الجريمة، مع إمكانية الاستفادة من الأنظمة الأخرى في الدول الإسلامية كماليزيا في توضيح الإجراءات والأحكام والعقوبات ذات الصلة بالجريمة، وقد أوصت الدراسة بالبحث عن قنوات متطورة وفعالة لمكافحة الجريمة بين الأجهزة الأمنية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والقطاع الإعلامي والتعليمي، وذلك نظرا للتطورات المستمرة في مختلف مجالات الحياة.

ABSTRACT

Financial embezzlement is considered one of the corruption crimes that is extremely dangerous to societies. The Saudi legislature has taken action toward combating financial embezzlement crime and limiting its spread in the Saudi society by designating an independent body (Control and Anti-Corruption Authority) as well as activating and strengthening the role of other institutions and linking them with the authority. In an attempt to clarify the role of specific regulations in combating the crime of financial embezzlement, the researcher explained the concept of corruption and its relationship with various forms of financial embezzlement crimes as well as the differences between them. The researcher, then, sought to clarify the nature of financial embezzlement crime and explain the position of Islamic law and the Saudi legislator towards it while pointing out the aspects of crime in it, its forms and methods. In addition, the researcher also discusses litigation procedures according to the Saudi legal system providing examples and analysis of financial embezzlement cases in Saudi Arabia as well as explaining points of convergence and divergence between Malaysian and Saudi Arabian legal systems in dealing with the financial embezzlement crime. Moreover, the researcher explained the role of the regulatory, administrative, media and education institutions in combating financial embezzlement crime. The researcher has employed inductive approach by following the provisions of Islamic texts, regulations, decisions and judicial ruling. Likewise, he also employed descriptive analytical approach to analyse the texts, opinions, judgments and issues, using applied research approach in studying and analysing cases that have previously occurred. Among the many important findings the researcher made which include the fact that although Saudi authorities have made efforts in combating financial embezzlement crime, however these efforts are in need of further development and improvement laws and regulations specific to combating the crime with the possibility of making use of other systems in Islamic countries such as Malaysia particularly in clarifying the procedures, provisions and penalties related to the crime. The study recommends searching for advanced and effective channels for combating the crime between security services, the National Anti-Corruption Authority and the media and educational sector, given the continuous developments in various areas of life

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion; it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws

.....

Zainudin Bin Ismail
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws

.....

Muhammad Naim Omar
Internal Examiner

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws

.....

Anisur Rahman
External Examiner

This thesis was submitted to the Department of Islamic Law and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Comparative Laws.

.....

Roslina Bt Che Soh @ Yusoff
Head, Department of Islamic Law

This thesis was submitted to the Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Comparative Laws.

.....

Farid Sufian bin Shuaib
Dean, Ahmad Ibrahim
Kulliyyah of Laws

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢١م محفوظة لـ: جعفر مريسي سعيد الغامدي

مكافحة جريمة الاختلاس المالي من خلال أنظمة المملكة العربية السعودية: دراسة وصفية تحليلية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: جعفر مريسي سعيد الغامدي

التوقيع: ..... التاريخ: .....

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Jafar Muraysi S. Alghamdi

Signature: ……..…….…… Date:…...…….

إلى

سعادة سفير خادم الحرمين الشريفين بمملكة ماليزيا الأستاذ محمود بن حسين قطان

والدي سعادة الدكتور سعيد بن مريسي الغامدي

والدي سعادة الشيخ صالح بن مريسي الغامدي

سعادة الدكتور حاتم بن أحمد شفي

سعادة الأستاذ بركات بن علي العديني

روح المغفور له بإذن الله الشيخ عبد العزيز بن محمد آل لافي الغامدي وحرمه رحمهما الله جميعا

والدتي الغالية وزجتي الحبيبة وأبنائي وبناتي

أهديهم ثمرة عملي هذا.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور زين الدين بن إسماعيل، لقبوله الإشراف على هذا البحث، منذ أن كان فكرة إلى أن استوى عوده، ولم يأل جهدا طوال فترة البحث بتوجيهاته الرشيدة وآرائه السديدة ونصائحه المفيدة وكتبه القيمة، كما أشكره على سعة صدره ولين جانبه ودماثة أخلاقه ولطف معاملته وحرصه على مواصلتي لإتمام هذا البحث بتشجيعاته المتواصلة.

ولا يفوتني أيضا أن أتقدم بالشكر لهذا الصرح العظيم الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا (IIUM) كونها مصدراً من مصادر المعرفة لديّ ولكلية أحمد إبراهيم للقانون (AIKOL) متبوعاً بالشكر لمركز الدراسات العليا بالجامعة (CPS) على تسهيل العقبات والصعاب، وأشكر الأساتذة المحكمين الداخليين والخارجيين وجميع من ساهم بأي مساهمة كبيرة أو صغيرة في سبيل إنجاز هذا العمل، وأقول: جزاكم الله عني خير الجزاء.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب
ملخص البحث باللغة الانجليزية ..... ج
صفحة القبول ..... د
صفحة التصريح ..... هـ
صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و
الإهداء ..... ز
الشكر والتقدير ..... ح
فهرس محتويات البحث ..... ط
الفصل التمهيدي: المدخل إلى البحث ١
المقدمة ١
مشكلة البحث ٢
أسئلة البحث ٣
أهداف البحث ٤
أهمية البحث ٤
فرضية البحث ٥
حدود البحث ٥
منهج البحث ٥
الدراسات السابقة ٦
الفصل الأول: حقيقة الفساد وعلاقته بجريمة الاختلاس المالي ١٤
المبحث الأول: مفهوم الفساد وعلاقته بجريمة الاختلاس المالي ١٤
المطلب الأول: مفهوم الفساد في اللغة والاصطلاح ١٤
الفرع الأول: تعريف الفساد في اللغة ١٤

الفرع الثاني: تعريف الفساد في الاصطلاح ١٥
المطلب الثاني: علاقة الفساد بالاختلاس المالي ٢٠
المبحث الثاني: أشكال الفساد المالي وأوجه الاختلاف بينها وبين الاختلاس المالي ٢١
المطلب الأول: الرشوة..... ٢١
الفرع الأول: مفهوم الرشوة..... ٢٢
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الرشوة والاختلاس المالي ٢٣
المطلب الثاني: استغلال النفوذ والمناصب وهدر المال العام..... ٢٣
الفرع الأول: مفهوم استغلال النفوذ..... ٢٤
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين استغلال النفوذ وهدر المال العام
والاختلاس المالي ٢٥
المطلب الثالث: غسل الأموال ٢٥
الفرع الأول: مفهوم غسل الأموال ٢٦
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين غسل الأموال والاختلاس المالي..... ٢٦
المبحث الثالث: عوامل انتشار الفساد والاختلاس المالي في المجتمعات ٢٧
الفصل الثاني: ماهية جريمة الاختلاس المالي وموقف المشرع السعودي والشريعة
الإسلامية تجاهها ٣٢
المبحث الأول: مفهوم جريمة الاختلاس المالي وأركانه..... ٣٢
المطلب الأول: تعريف الاختلاس المالي في اللغة والاصطلاح..... ٣٢
الفرع الأول: تعريف الاختلاس المالي في اللغة ٣٢
الفرع الثاني: تعريف الاختلاس المالي في الاصطلاح ٣٤
المطلب الثاني: أركان جريمة الاختلاس..... ٣٥
الفرع الأول: وجود النية (القصد الجنائي)..... ٣٦
الفرع الثاني: محل الاختلاس..... ٣٧
الفرع الثالث: المختلس (صفة الجاني) ٣٧
المبحث الثاني: أنواع اختلاس المال وطرقه ٣٨

المطلب الأول: أنواع اختلاس المال ٣٨
المطلب الثاني: طرق الاختلاس..... ٣٩
المبحث الثالث: موقف الشريعة الإسلامية والمشرع السعودي تجاهها والحد من انتشارها ٤١
المطلب الأول: موقف الشريعة الإسلامية تجاه جريمة الاختلاس المالي..... ٤١
الفرع الأول: التفريق بن الاختلاس والسرقة وخيانة الأمانة..... ٤١
الفرع الثاني: الحكم الشرعي لجريمة الاختلاس المالي ٤٥
الفرع الثالث: منهج الشريعة الإسلامية في الحماية من وقوع جريمة الاختلاس المالي ٤٨
المطلب الثاني: موقف المشرع السعودي تجاه جريمة الاختلاس المالي ٥٢
الفرع الأول: تجريم جريمة الاختلاس المالي ٥٢
الفرع الثاني: وضع الجزاء والعقوبات لمرتكبي جريمة الاختلاس ٥٥
الفرع الثالث: العمل على توسيع مجال التعاون والاتفاقيات الدولية في محاربة الجريمة ٥٨
المبحث الرابع: الآثار السلبية من انتشار جريمة الاختلاس المالي في المجتمعات ٦٠
الفصل الثالث: إجراءات التقاضي في جريمة الاختلاس المالي في النظام السعودي ٦٣
المبحث الأول: الإثبات الجنائي والحكم في جريمة الاختلاس المالي ٦٣
المطلب الأول: المتابعة والمساءلة في قضية الاختلاس المالي ٦٤
المطلب الثاني: الإحالة إلى هيئة التحقيق والإدعاء ٦٦
المطلب الثالث: رفع القضية إلى ديوان المظالم للمحاكمة..... ٦٨
المبحث الثاني: تحليل لنماذج الاختلاسات المالية في المجتمع السعودي والعقوبات الصادرة في حقها ٦٩
المطلب الأول: نماذج اختلاس المال العام وعقوباتها ٦٩
المطلب الثاني: نماذج اختلاس المال الخاص وعقوباتها..... ٧٢
المبحث الثالث: الاختلاسات المالية في المجتمع الماليزي وعقوبتها في القانون ٧٤

المطلب الأول: لمحة موجزة عن القانون الماليزي ٧٤
المطلب الثاني: جريمة الاختلاس في القانون الماليزي وعقوباتها ٧٦
المطلب الثالث: أوجه الاختلاف والتشابه بين القانون الماليزي
والسعودي في مكافحة جريمة الاختلاس المالي..... ٧٨
الفرع الأول: أوجه التشابه بين القانون الماليزي والسعودي..... ٧٨
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين القانون الماليزي والسعودي..... ٧٨
الفصل الرابع: مدى فاعلية الأنظمة الرقابية والتوعوية في مكافحة جريمة الاختلاس
المالي وأهم تحديتها بالمملكة العربية السعودية ٨٠
المبحث الأول: دور الأنظمة الرقابية والإدارية في مكافحة جريمة الاختلاس المالي . ٨٠
المطلب الأول: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ٨١
المطلب الثاني: مؤسسة النقد العربي السعودي..... ٨٤
المطلب الثالث: هيئة التحقيق والإدعاء العام (النيابة العامة) ٨٧
المبحث الثاني: دور الجهات الحكومية الأخرى في مكافحة جريمة الاختلاس المالي ٨٨
المطلب الأول: الأنظمة الإعلامية ٨٨
الفرع الأول: أهمية الأنظمة الإعلامية في مكافحة جريمة الاختلاس المالي ٨٩
الفرع الثاني: وسائل الإعلام التقليدية والحديثة..... ٩١
الفرع الثالث: سبل الاستفادة من الأنظمة الإعلامية ٩٢
المطلب الثاني: الأنظمة التعليمية ٩٣
الفرع الأول: أهمية الأنظمة التعليمية في مكافحة جريمة الاختلاس المالي. ٩٣
الفرع الثاني: سبل الاستفادة من الأنظمة التعليمية ٩٥
المبحث الثالث: أهم التحديات في مواجهة جريمة الاختلاس المالي بالمملكة العربية
السعودية..... ٩٦
المطلب الأول: أهم التحديات والعقبات ٩٦
المطلب الثاني: أساليب مكافحة جريمة الاختلاس المالي في السعودية..... ٩٨
الخاتمة ١٠٠

أولا: النتائج ١٠٠
ثانيا: التوصيات..... ١٠٣
قائمة المصادر والمراجع..... ١٠٥
الملاحق..... ١١٧

الفصل التمهيدي: المدخل إلى البحث

المقدمة

يعد الاختلاس المالي من أنواع الفساد الأكثر انتشارا في المملكة العربية السعودية، وهو من الدراسات الهامة الجديرة بالاهتمام والمناقشة للمسائل والأحكام ذات الصلة، وتمثل أهميّتها أكثر في كونها من القضايا الشائكة خصوصا في الجانب القضائي، بل إن جريمة الاختلاس المالي يعد من أكثر الجرائم ارتكابا في العقود الأخيرة تبعا للتطورات الهائلة والمستمرة في مختلف مجالات الحياة خصوصا في المجال العملي والتكنولوجي، وقد حذر الإسلام بشكل عام جميع أنواع الفساد حيث تم الإشارة إليه في القرآن الكريم في أكثر من موضع، حيث قال الله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[1]. وقال تعالى ﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾[3].

فجريمة الاختلاس المالي تمثل في الاعتداء على مال الغير من خلال حيازة مال الغير بنية التصرف فيه، أو حيازة ورقة مثبتة لحق مملوك للغير، لذلك نجد أن فعل الاختلاس يتطلب المباشرة من قبل الجاني فعلاً ماديًّا بحيث تمكنه من الحصول على المال، ويقوم الاختلاس على عنصرين أساسيين مادي ونفسي، فالعنصر المادي يتحقق باستيلاء الجاني بشكل كامل على الشيء المملوك للغير سواء أكانت الحيازة بالواسطة أم كان المالك حائزًا لهذا المال بنفسه، وأما العنصر النفسي يقصد به نية الجاني في التملك، وعليه فإن جريمة الاختلاس لا تقوم بالفعل المادي فقط دون الاقتران بنية الجاني في امتلاك الأموال.

وبالنظر إلى المجتمع السعودي بشكل عام نجد بأنه يتمتع باقتصاد جيد، تتنوع فيه المصادر والثروات الطبيعية، والتي تجعله مظل اهتمام من قبل ضعاف النفوس للقيام بجريمة

---

[1] سورة الروم: الأية ٤١.

[2] سورة القصص: الأية ٧٧.

[3] سورة البقرة: الأية ٢٠٥.

ختلاس المالي، لذلك فإن مكافحة الفساد يمثل إحدى الضرورات المهمة في الدولة للحفاظ على ثروات هذا المجتمع والحفاظ على أمنه[٤].

وقد ارتأت المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول الحريصة على مصلحة المجتمع وعلى أمن الدولة واستقرارها في مكافحة الفساد بشكل عام وجريمة الاختلاس المالي على وجه الخصوص، وقد استخدمت المملكة أساليب عديدة في محاربتها للحد من انتشارها منها: الأساليب القضائية والرقابية والأجهزة التكنولوجية الحديثة، فضلا عن التشريعية والقوانين كافةً، إضافة إلى ذلك إقرار الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتكثيف عملية فحص الهيكل الإداري لمؤسسات الدولة وأنظمة الموظفين.

وإن ما تشهده المملكة العربية السعودية في العقد الأخير، خصوصا في عهد الملك سلمان _حفظه الله_ من السعي المتواصل والدؤب في محاربة الفساد بكل أشكاله والاختلاس المالي تحديدا، قد أبدت اهتمام الباحث وحرصه على تقديم إسهام علمي من خلال الدراسة والبحث عن الجوانب والمسائل ذات صلة بقضية الاختلاس المالي بوصفه أحد أشكال الفساد المالي انتشارا في المملكة العربية السعودية، وبيان دور الأنظمة ونجاعتها في مكافحة الاختلاس المالي والحد من انتشاره، أملا في أن يستفيد منها جميع شرائح المجتمع السعودي على مستوى الأفراد والمؤسسات والهيئات الأهلية والحكومية.

مشكلة البحث

سعت المملكة العربية السعودية جاهدة في مكافحة جريمة الاختلاس المالي بشتى أنواعه من خلال استخدام أساليب وأنظمة مختلفة منها عبر القضاء والرقابة الإدارية فضلا عن سن القوانين واللوائح وإنشاء هيئات مستقلة[٥]، إلى جانب الاستفادة من الأدوات والأجهزة العلمية والتكنولوجية الحديثة، وعلى الرغم من ذلك فإن جريمة الاختلاس المالي لا زالت من الجرائم

---

[٤] نادر أحمد أبو شيخه، **الفساد في الحكومة**، (تقرير الندوة الإقليمية، التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: عمان، ١٩٩٠م). ص١١.

[٥] منها: إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وإصدار تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وإصدار دليل مكافحة الاختلاس والاحتيال المالي وإرشادات الرقابة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.

الأكثر انتشارا في المجتمع السعودي سواء في القطاعات العامة أو الخاصة في الدولة[٦]، وهو ما يؤكد وجود إشكالات وثغرات تستوجب البحث والدراسة، وتتمثل في جانبين رئيسيين، الأول: الجانب التشريعي وتكمن في مدى التسمويه والتجاوب للقوانين واللوائح المعنيه بمكافحه الفساد بشكل عام وجريمة الاختلاس المالي تحديدا، والثاني الجانب التنفيذي أو التطبيقي من قبل الجهات المعنية ذات الصلة بمكافحة الجريمة وتكمن في وجود تفاوت واختلاف في الجانب القضائي من حيث تطبيق آليات إجراءات التقاضي وإصدار الأحكام القضائية تجاه الجناة، بالإضافة إلى عدم وضوح دور الجهات والأنظمة الرقابية المعنية بمتابعة الأفراد والمؤسسات المنخرطين في جريمة الاختلاس وإحالتهم للقضاء، فضلا عن ضعف التوعية والتثقيف لبعض فئات المجتمع، كل ذلك يستدعي ضرورة البحث والتحليل لإيجاد حلول مناسبة للحد من انتشار جريمة الاختلاس المالي في المملكة.

أسئلة البحث

يحاول الباحث من خلال دراسته للموضوع الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما حقيقة جريمة الاختلاس المالي في النظام السعودي. وآثارها على المجتمع السعودي، وعلاقتها بالفساد المالي وأنواعه؟
٢. ما هو موقف الشريعة الإسلامية؟ والمشرع السعودي في مكافحة جريمة الاختلاس المالي؟
٣. كيف تعامل المشرع السعودي مع جريمة الاختلاس من خلال فرض العقوبات على الجناة؟
٤. هل هناك أنظمة وقوانين في دولة أخرى فعالة ومتطورة يمكن الاستفادة منها وتطبيقها في المملكة العربية السعودية؟ وما دور الأنظمة والجهات الحكومية في السعودية المعنية بمكافحة الفساد المالي بشكل عام والاختلاس المالي تحديدا؟

---

[٦] فقد ارتفعت دعوى المطالبة برد أموال مختلسة في محاكم السعودية بمختلف المناطق بين عامين ١٤٣٤هـ و١٤٣٥هـ (٢١٣ قضية إلى ٢٧٤ قضية) إذ تتصدر الرياض ومكة والمناطق الشرقية عدد القضايا. انظر: موقع أخبار مكة المكرمة، تم الاطلاع عليه بتاريخ: ١/١٠/٢٠٢٠م. https://makkahnewspaper.com/article/73296

أهداف البحث

سيعمل الباحث على تحقيق أهداف رئيسية وتتمثل في:

١. توضيح حقيقة جريمة الاختلاس المالي من حيث المفهوم والأركان والآثار السلبية على المجتمع السعودي، وبيان علاقتها بجريمة الفساد وأنواعه والفرق بينها.

٢. بيان موقف الشريعة الإسلامية والمشرع السعودي في مكافحة جريمة الاختلاس المالي ومعالجة هذه الظاهرة.

٣. تسليط الضوء على الإجراءات والعقوبات التي فرضها المشرع السعودي على الجناة ومدى فعاليتها وملائمتها في الحد من انتشار الجريمة.

٤. توضيح دور القوانين والأنظمة والإجراءات التي اتخذتها بعض الدول في مكافحة الجريمة وكيفية الاستفادة منها وتطبيقها في السعودية، وتحليل دور الأنظمة والجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية المعنية بمكافحة الفساد المالي بشكل عام والاختلاس المالي تحديدا.

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث في الجوانب التالية:

إن جريمة الاختلاس المالي بوصفه أحد أشكال الفساد المالي تعد من أكثر المشكلات التي تهدد كيان المجتمعات، وخصوصًا المجتمعات العربية والإسلامية، وترجع دراسة الاختلاس المالي، ودور القانون والأنظمة السعودية في مقاومته بالمملكة العربية السعودية إلى جانبين مهمين:

الجانب العلمي: إذ أن جريمة الاختلاس تعد من العناصر الأساسية المؤدية إلى انهيار قيم المجتمعات؛ ولذا يأتي هذا البحث للوقوف على أنماطه ومدى فاعلية الأساليب المتنوعة لمكافحته والوقوف على درجات القوة والضعف فيها، مما سيساعد المواطن السعودي على تفهم قضاياه والبعد عنها، وسدًّا للفجوة العلمية في التعريف به والتحذير منه.

الجانب العملي: حيث سيستفيد من هذا البحث شرائح مختلفة من أفراد المجتمع السعودي، وذلك بالوقوف على عدالة قوانين المملكة ونظمها في مقاومة أشكال الفساد المالي ومنها الاختلاس، هذا فضلاً عن استفادة الهيئات القضائية، والحكومية ببيان فاعلية القوانين والأنظمة

ودراسة الحلول الناجعة لها مما يحق للمواطن السعودي الارتياح والاطمئنان على ماله ومصالحة الإدارية وحقوقه.

فرضية البحث

تفترض الدراسة عدم وضوح موقف المشرع السعودي في توضيح نصوص ومواد القانون واللوائح التي تناولت الاجراءات المتعلقة بمكافحة جريمة الاختلاس المالي، إضافة إلى عدم وضوح دور الأنظمة ذات صلة بمكافحة جريمة الاختلاس المالي وآلياتها، خصوصا في الجانب القضائي إجراءات التقاضي وتحديد العقوبات لمرتكبي جريمة الاختلاس المالي.

حدود البحث

الحدود الموضوعية: وتتمثل في تحليل دور الأنظمة السعودية في مكافحة الاختلاس بوصفه نوعا من أنواع جريمة الفساد في السعودية، وقد اهتم المشرع السعودي بوضع التشريعات لتلك الجريمة، وأصدرت عددا من القوانين والأنظمة واللوائح التي تعنى بمكافحة جريمة الفساد بوجه عام، منها ما صدر عن مؤسسة النقد العربي السعودي دليل مكافحة الاختلاس والاحتيال المالي وإرشادات الرقابة، وقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٥وتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٨هـ المتعلق بتنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والمرسوم الملكي رقم (م/١٦) وتاريخ ١٣٨٢/٣/٧هـ الخاص بمساءلة الموظفين ومحاسبتهم عن مصادر ثروتهم المشكوك فيها، بالإضافة إلى الاستفادة والاستئناس بالأنظمة الأخرى كماليزيا ونحوها فيما يتعلق بالموضوع بشكل مباشر.

٢. الحدود الزمانية: الفترة الزمنية المعاصرة من سنة٢٠١١ م إلى سنة ٢٠٢٠م

٣. الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

منهج البحث

سيحاول الباحث الاعتماد على المناهج التالية:

أولًا: المنهج الاستقرائي: من حيث استقراء جميع عناصر وجزئيات الموضوع، وجمع وتتبّع الدراسات العلمية التي قدّمها المتخصصون في المجال، والتي تناولت جوانب الموضوع بصورة

واضحة ومباشرة لمعرفة آراء العلماء ورجال الاقتصاد والقانون والتشريع ومناهجهم وطريقة عرضهم والتعليق عليها، وذلك بهدف الوصول إلى حلول ناجعة لمشكلات الاختلاس، والاطلاع على قضايا ذات صلة بجريمة الاختلاس المالي ونماذج من أحكام المحاكم وحقيقتها.

ثانيًا: المنهج الوصفي التحليلي: حيث يقوم الباحث بتحليل القوانين ونصوصها التي تناولت أحكام جريمة الاختلاس المالي والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، لمعالجتها ومناقشتها مناقشة علمية، وذلك من خلال الاستناد إلى القرآن والسنة، والفقه الإسلامي، وآراء العلماء ورجال الفقه القانوني في الإسلام والاستفادة من طرق مواجهة جريمة الاختلاس المالي تقييدا في الأنظمة والقوانين والتشريعات الأخرى وتجارب نجاحها.

ثالثًا: المنهج التطبيقي: وسيقوم الباحث بدراسة تحليلية لبعض قضايا الاختلاس المتنوعة بغية توضيح مضمون تلك القضايا المختارة ومعالمها، وبيان الإجراءات، والحكم الصادر في شأنها، وأسباب الحكم، ومستند الأدلة.

الدراسات السابقة

اطلع الباحث على دراسات علمية عديدة، وقد حاول الباحثون فيها مناقشة قضايا الاختلاس في جوانب عديدة، إلا أن الباحث حسب إطلاعه لم يقف على دراسة علمية تفصيلية تناولت موضوع بحثنا على النحو الذي سوف نقوم به في دراستنا الحالية، وتتضمن هذه الدراسات ما يلي:

دراسة بعنوان "جريمة الاختلاس في القانون اليمني"[٧]، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع الاختلاس المالي في القانون اليمني، وقد توصلت الدراسة إلى أن المال الذي يقع عليه فعل الاختلاس يستوي أن يكون مالاً عاماً أو مالاً خاصاً مادام وُجد في حيازة الموظف بسبب وظيفته، وأن المشرع اليمني حين أطلق لفظ المال العام أنه أراد أن يستوي الحكم في جريمة الاختلاس سواءً كان المال منقولاً أم عقاراً وإن كان بعض الفقه يرفض فكرة اختلاس المال العقاري كون هذا المال له حماية قانونية خاصة وكافي، كما بيّنت الدراسة أن جريمة الاختلاس

---

[٧] هيئة البحوث القانونية والقضائية، **جريمة الإختلاس في القانون اليمني**، الشبكة العنكبوتية، بحوث قانونية وقضائية، (٢٠١٨): تاريخ الاسترجاع ١٢/١٠/٢٠٢٠م:
https://www.facebook.com/768069046604948/posts/1639450189466825 /

لا يتصور فيها الشروع كونها من جرائم الوقتية، وأما الاختلاس العام تكاد تكون متفقة في أحكام في القانون اليمني والقانون المصري وإن اختلفا في العقوبة المقررة لها، ولا يتوقع في الجريمة الاشتراك لأنها لا تقع إلا من حائز المال، إضافة إلى أن هناك نوعا من الاتفاق بين جريمة الاختلاس مع جريمة السرقة من حيث الاستخدام الوسائل الحديثة كالوسائل الإلكترونية والانترنت، كون الجريمتين تقعان على مال منقول مملوك للغير. وتختلف دراستنا الحالية عن الدراسة السابقة في كونها ركزت على دراسة جريمة الاختلاس المالي في القانون اليمني بينما دراستنا الحالية فهي خاصة عن المملكة العربية السعودية فضلا عن توضيح دور الأنظمة السعودية الأخرى في محاربة جريمة الاختلاس المالي.

دراسة بعنوان "جريمة الاختلاس في ظل أحكام القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته"[٨]، وقد استعرضت الدراسة ما جاء به القانون ٠٦-٠١ المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته للقضاء على مختلف أشكال جرائم الفساد ومظاهره والاتجار بالوظيفة العمومية والتلاعب بالمال العام والخاص لاسيما تلك المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة من تجريم وقمع كل إخلال بواجب النزاهة، إذ على جميع موظفي العام أو الخاص سواء كان مديرا أو موظفا التحلي بالنزاهة، ومن أهم الجرائم التي أحاطها هذا القانون بالتجريم والعقاب، جريمتي اختلاس الأموال في القطاع العام واختلاس الأموال في القطاع الخاص، فاختلاس الأموال في القطاع العام هو الفعل المنصوص والمعاقب عليه بنص المادة ٢٩ من قانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والتي حلت محل المادة ١١٩ الملغاة من قانون العقوبات والذي يهدف إلى حماية المال العام بصفة عامة، أما اختلاس الأموال في القطاع الخاص فهي صورة مستحدثة بموجب القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وهو الفعل المنصوص والمعاقب عليه بنص المادة ٤١ منه، والذي أتى بحكم مميز لهذا النوع من الاختلاس الذي يهدف إلى حماية المال الخاص أثناء مزاولة نشاط اقتصادي او بحاري أو مالي للكيان الذي ينشط بغرض الربح. وتختلف دراستنا الحالية عن الدراسة السابقة في أنها ركزت فيما ورد في القانون الجزائري ما يتعلق بالاختلاس المالي في القطاعين العام والخاص، بينما دراستنا الحالية فقد ركزت دور الأنظمة في

---

[٨] يوسف مرين، "جريمة الاختلاس في ظل أحكام القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، الجزائر. (٢٠١٨).

المملكة العربية السعودية مشتملا القوانين المعنية بمحاربة جريمة الاختلاس المالي والجهات الأخرى ذات صلة.

دراسة بعنوان "المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية– دراسة تطبيقية على منطقة عسير"[٩]، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة حقيقة المحاسبة القضائية، والدور التي تقدمها في محاربة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على منطقة عسير، وتوصلت إلى وجود علاقة قوية بين المحاسبة القضائية وبين باقي فروع المحاسبة، وأن للمحاسبة القضائية دورً كبيرًا في الحدّ من الفساد المالي والإداري، ويتطلب وجود إدارة متخصصة للمحاسبة القضائية في محاكم إدارية، فضلا عن أجهزة متطورة للرقابة والمتابعة على المال العام، وهيئات متخصصة لمكافحة الفساد والتحقيق في الجرائم المتعلقة بالفساد المالي، وأوصت الدراسة بضرورة تدريس المحاسبة القضائية في الجامعات. وتعد الدراسة السابقة مشابهة لدراستنا الحالية بتناولها في الجانب القضائي، إلا أن دراستنا الحالية ستحاول استدارك الجوانب الأخرى خصوصا في توضيح دور الأنظمة الأخرى في محاربة الاختلاس المالي بالإضافة إلى تحليل الأنظمة التشريعية في المملكة العربية السعودية.

دراسة بعنوان "أثر الرقابة المالية في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية للحد من عمليات الفساد المالي"[١٠]، وتهدف الدراسة إلى معرفة آثار الرقابة والمتابعة المالية في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية، من أجل وضع حد لانتشار الفساد المالي، وتوصلت إلى نتائج أهمها أن عدم تطبيق الشفافية من أهم المشاكل التي تواجه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وأنّ الرشوة وأساليب الاحتيال في المشاريع والتعاملات الحكومية من أكثر عمليات الفساد، وأن الدوافع وراء ذلك هو غياب المساءلة لدى أجهزة الدولة، وانعدام الوازع الديني لدى بعض العاملين. وأصت الدراسة بأهمية العمل على وضع نظام للتدوير الوظيفي في الأجهزة الحكومية للحدّ من بقاء المسؤول فترات طويلة في منصبه، وضرورة إلزام

---

[٩] سعد محمد عارم وعلي آل حسن، "المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية على منطقة عسير"، **مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة**، مجلد ١، العدد ٣، (٢٠١٦)، ص ٤١-٧٥.

[١٠] غسان حوفان أحمد الشمراني، "أثر الرقابة المالية في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية للحد من عمليات الفساد المالي"، (رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، ٢٠١٣م).

نزاهة للعمل على التحول من النظام اليدوي إلى الإليكتروني في جميع المشاريع والأجهزة الحكومية، فذلك يقلل من نسب الفساد والأخطاء، وضرورة وجود فروع لنزاهة في جميع مناطق المملكة لتسهيل مهامها بشكل مباشر بدون أي تأخير. وسيستفيد الباحث من الدراسة السابقة في جوانب عديدة إلا أنها لم تتناول الجانب التشريعي ودور القضاء في مكافحة جريمة الاختلاس المالي، وهو ما سيتم استدراكه في دراستنا الحالية.

دراسة بعنوان "دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية"[١١]، وهذه الدراسة سعت إلى معرفة مدى الالتزام الكامل للقطاعات الحكومية السعودية نحو ممارسة وتطبيق الشفافية، ومدى الالتزام الكامل للأجهزة الرقابية والتفتيش بمتابعة القطاعات الحكومية والتحقيق عن فسادها الاداري، ومستوى شيوع صور الفساد في القطاعات الحكومية، وأهم التحديات والعقبات التي تقف أمام ممارسة وتطبيق المساءلة والشفافية، وقد انتهت الدراسة إلى وجود انخفاض في مستوى القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية والمساءلة، ومن أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق المساءلة والشفافية هي: عدم تفعيل نظام المساءلة، وشيوع ثقافة سرية المعلومات واحتكارها، وقلة البرامج التدريبية لتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة، وعدم وجود الأنظمة والتشريعات الملزمة بتعزيز تطبيق الشفافية، وعدم وجود الأنظمة والتشريعات والتدابير اللازمة لتشجيع وحماية المبلغين عن الفساد الإداري، وضعف الوعي العام بأهمية الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري. وتعد الدراسة السابقة مشابهة لدراستنا الحالية بتوضيح أهمية دور الجهات الرقابية في محاربة جريمة الفساد بشكل عام والاختلاس المالي بوجه خاص، إلا أن دراستنا الحالية ستحاول استدارك الأنظمة التشريعية الأخرى ذات صلة بمحاربة الاختلاس المالي المملكة العربية السعودية وتحليلها.

دراسة بعنوان "الفساد الإداري: المسببات والعلاج، دراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة"[١٢]، وتم تناول هذا الموضوع بشكل تطبيقي على المستشفيات الكبرى في

---

[١١] فارس السبيعي، "دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية"، (رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١١م).

[١٢] يوسف بحر، "الفساد الإداري –المسببات والعلاج، دراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الأنسانية، المجلد ١٣، العدد ٢، غزة، (٢٠١١)، ص ١-٤٦.

قطاع غزة، حيث قام الباحث بتحليل الاستبانة التي تم توزيعها على العاملين داخل المستشفيات وعددهم (١١٠ - ٦٠) موظفًا، وقد توصل الباحث إلى أن الأوضاع السيئة من الناحية الاقتصاديّة، والسياسيّة، والاجتماعية أدت بشكل أساسي إلى ظهور الفساد الإداري، وأن القوانين والأنظمة غير واضحة؛ مما يساعد على وجود الفساد الإداري، وتبين أن أساليب العلاج المستخدمة للقضاء على الفساد الإداري غير فعالة، وبناءً على ذلك أوصى الباحث بتحسين المناخ السياسي والأمني والاقتصادي داخل المجتمع، والاهتمام بالتنشئة الاجتماعية والسلوكية وفقًا لتعاليم الدين الإسلامي، والبحث عن أساليب أكثر فاعلية لعلاج الفساد الإداري. وتختلف دراستنا الحالية عن الدراسة السابقة في كونها ركزت على دراسة جريمة الفساد الإداري بشكل عام في بيئة محصورة متمثلة في المستشفيات الكبرى في غزة، بينما دراستنا الحالية فهي تهتم بتحليل دور الأنظمة ذات الصلة في محاربة جريمة الاختلاس تحديدا في المملكة العربية السعودية.

دراسة بعنوان "منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري، دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية"[١٣]، واهتمت الدراسة بتوضيح المنهج الإسلامي، ودوره في حماية المجتمعات من صور الفساد المالي والإداري، عبر تحليل ومقارنة أصول ومقررات الفقه الإسلامي بالنظام المعني بمحاربة الفساد بالمملكة العربية السعودية، وقد توصل الباحث إلى نتائج مهمة وهي أن هناك دور كبير في الرقابة المالية والإدارية على المسؤولين والموظفين في منع انتشار جريمة الفساد الإداري والمالي بالمملكة، وقد أدرج المنظم السعودي تحت جريمة الفساد عدّة جرائم، وحدد العقوبة المناسبة لكل جريمة، وأوصى الباحث بأهمية البحث والدراسة بتوسع حول صور الفساد الإداري والمالي، فضلا عن ضرورة تذكير المجتمع السعودي بعقوبات جرائم الفساد الإداري والمالي التي أقرها المنظم السعودي عبر الوسائل الإعلامية المختلفة. وتعتبر الدراسة السابقة مشابهة لدراستنا الحالية بتطرقها إلى الأنظمة التشريعية لمحاربة الفساد الإداري والمالي من جهة، بينما تهتم دراستنا الحالية في جوانب أخرى منها التخصيص حول دراسة جريمة الاختلاس المالي بالمملكة، وتوضيح دور الأنظمة الأخرى ذات صلة في محاربة الاختلاس المالي بالمملكة العربية السعودية.

---

[١٣] عبد الله بن ناصر آل غصاب، **منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري، دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية**، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط١، ٢٠١١م).

دراسة تحت عنوان "سبل الارتقاء بأداء الأجهزة العليا للرقابة لمواجهة الفساد الإداري والمالي في الأجهزة الحكومية"[١٤]، حيث سعت الدراسة إلى التعريف بالفساد المالي والإداري، وأسبابه، وتحليل أهم الأسباب المؤدية إلى الضعف في أداء أجهزة الرقابة العليا المعنية بمحاربة الفساد المالي والإداري، ومحاولة الإرتقاء بها من مواجهة الفساد الإداري والمالي، وقد أظهرت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين أداء أجهزة الرقابة العليا والفساد المالي والإداري، وهي غياب المساءلة والشفافية في الأداء الحكومي وانخفاض كفاءة أداء المؤسسات والجهات الحكومية بشكل عام. وتختلف دراستنا الحالية عن الدراسة السابقة في أنها ركزت على دور أجهزة العليا للرقابة على الفساد المالي والإداري في دولة العراق، بينما اهتمت دراستنا الحالية بجريمة الاختلاس المالي تحديدا بالمملكة العربية السعودية وتحليل وتوضيح دور الأنظمة السعودية الأخرى كالتشريعية والقضائية في محاربة جريمة الاختلاس المالي.

دارسة بعنون "Crime and corruption in Indian economy"[١٥]، وتهدف الدراسة للتعرف على علاقة الفساد بالحكم والكشف عن الارتباط بينهما، وذلك باستخدام وتوثيق الدراسات والنظريات المتعلقة بتوضيح جريمة الفساد بشتى أنواعه بدءا بفترة الثمانينات من أجل معرفة النتائج السلبية التي خلفتها الفساد، وقد توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: أنه بالإمكان لدول العالم الثالث التحسين من مكانتها وأن تكون من ضمن الدول المتقدمة، وذلك من خلال وجود مجموعة من القادة السياسيين الجادين في مكافحة الفساد والسيطرة عليه واستئصاله، وأن مقدرات الدول معرضة للضياع والاستغلال بسبب الفساد، وأنه يمكن تحسين نوعية الحكم في أي بلد، وتعزيز التنمية البشرية، وتحقيق الفعالية والتطور الاقتصادي، وتقليل نسبة الفقر، وذلك عبر استئصال الفساد. وسيحاول الباحث الاستفادة من الدراسة السابقة في تناوله لموضوع الفساد بشكل عام، مع استدراك الجوانب الأخرى التي لم تتطرق إليها وهي دور الأنظمة في المملكة العربية السعودية في مكافحة جريمة الاختلاس المالي تحديدا.

---

[١٤] قيصر علي عبيد الفتلي، "سبل الارتقاء بأداء الأجهزة العليا للرقابة لمواجهة الفساد الإداري والمالي في الأجهزة الحكومية"، (رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١١م).

[15] Raj Kumar, Dasgupta, Asis, Dasgupta, Mrinal Kumar, **Crime and corruption in Indian economy**, Universiti Utara Malaysia. (2007).